



قانون المنافسة في الأسواق الرقمية وتنظيم العطاءات التقنية



الإمارات العربية المتحدة - دبي

2026 / 01 / 22 – 18



مقدمة:

في ظل الهيمنة المتزايدة للمنصات الرقمية الكبرى، أصبح قانون المنافسة هو "درع السيادة الاقتصادية" الذي يضمن تكافؤ الفرص وحماية الابتكار الوطني. إن تنظيم العطاءات التقنية في عصر الحكومة الذكية يتطلب فكراً قانونياً يتجاوز آليات الترسية التقليدية نحو "حوكمة الخوارزميات السعريّة" وتطبيق مبدأ تصفير البيروقراطية في سلاسل التوريد الرقمية. يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المستشارين والقيادات من أدوات مكافحة الاحتكار الرقمي، وضمان شفافية المناقصات التقنية، ومنع التواطؤ الخوارزمي، مما يرسخ قيادة المؤسسة كمنظومة تعاقدية عادلة تدعم التميز والنمو وفق أعلى معايير النزاهة والمصادقية الدولية.

أهداف الدورة:

- استيعاب مفاهيم "المنافسة الرقمية" وعلاقتها بالرشاقة الاقتصادية وتصفير البيروقراطية في الأسواق.
- اكتساب مهارات تحليل الهيمنة في منصات البيانات الضخمة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- تطبيق أطر الحوكمة لضمان الحياد التقني في العطاءات الحكومية الكبرى. (Cloud & AI)
- إتقان فن صياغة "دفاتر الشروط الفنية" لضمان عدم التحيز لمزود تقني معين.
- استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بمسؤولية للكشف عن التواطؤ السعري في العروض التقنية آلياً.
- تعزيز السيادة الوطنية من خلال دمج بنود "توطين المعرفة" في العقود التقنية الدولية.
- بناء منظومة "الرقابة الذاتية على المشتريات" لضمان الشفافية المطلقة ومنع تضارب المصالح.
- تطوير مهارات إدارة المنازعات الناتجة عن ممارسات "حبس البيانات (Data Lock-in)" من قبل الموردين.
- صياغة خارطة طريق شاملة لتحويل إدارة العطاءات إلى "محرك تنافسي" يدعم قيادة القائد.



محتويات الورشة:

اليوم الأول:

فلسفة المنافسة الرقمية وتصفير البيروقراطية في الأسواق

هندسة العدالة السعرية وتفكيك الاحتكارات المعلوماتية

- مفهوم "السوق الرقمي" من منظور السيادة: الانتقال من "حماية التاجر" إلى "حماية الابتكار الوطني".
- موازنة قوانين المنافسة مع مبدأ تصفير البيروقراطية: إلغاء التعقيدات في إجراءات التظلم السعري.
- تحليل العلاقة بين "قوة البيانات" و"الاحتكار الطبيعي": كيف تمنع الدولة تغول المنصات الكبرى؟
- تمرين "رادار الهيمنة": تحديد الممارسات التي تعيق دخول الشركات الناشئة للمناقصات التقنية.

الاستقلالية والنزاهة في حماية التنافسية الوطنية

- مفهوم "الحياد البرمجي" للمستشار عند تقييم حلول الموردين العالميين والمحليين.
- دور الإدارة القانونية في حماية المصداقية الوطنية عبر ممارسات النزاهة في العطاءات الرقمية.
- سيكولوجية النزاهة في المنافسة: بناء الحصانة ضد "الإغراق الرقمي" أو "التمييز السعري".
- صياغة "ميثاق التنافسية الأخلاقية" لضمان توافق التحول مع القيم المهنية والوطنية الأصيلة.

اليوم الثاني:

حوكمة العطاءات التقنية والسيادة المعلوماتية

تصفير البيروقراطية عبر "المشتريات الذكية (E-Procurement)"

- تقنيات البلوك تشين في حوكمة "سلسلة العطاء" وتصفير احتمالات التلاعب في العروض التقنية.
- حوكمة "المدخلات الفنية": استخدام الذكاء الاصطناعي لتدقيق المواصفات ومنع "التوصيف المقيد" بنزاهة.
- مفهوم "السيادة على التكنولوجيا الموردة": ضمان حقوق الوصول للبيانات والمصدر والبيانات السيادية.
- ورشة عمل: تصميم مسار عمل لعطاء تقني ذكي يضمن التدفق اللحظي للتقييم الفني والمالي.



الذكاء الاصطناعي وكشف "التواطؤ الخوارزمي"

- حدود استخدام الأنظمة الذكية في مراقبة سلوك الموردين واكتشاف اتفاقيات "تثبيت الأسعار" آلياً.
- الأمان الرقمي كمتطلب في العطاءات: مسؤولية المستشار في حماية "سرية العروض" من الاختراق.
- تطبيق تقنيات "التشفير القانوني" لبيانات المناقصات وتصفير فجوات التسريب المعلوماتي.
- تمرين تقني: محاكاة "تدقيق آلي لعروض تقنية" يضمن كشف الانحيازات لموردين معينين آلياً.

اليوم الثالث:

حوكمة العقود الدولية والحياد في اختيار المزودين

النزاهة في "اختيار الشريك التقني": موازنة التكلفة مع السيادة

- أخلاقيات التعامل مع مزودي خدمات السحابة العالمية: الموازنة بين المرونة وحماية البيانات الوطنية.
- الرقابة الأخلاقية على "عقود الصيانة والدعم": ضمان عدم الارتهان التقني (Vendor Lock-in).
- تطبيق قاعدة "الاستقلالية التقنية": كيف تضمن حق الدولة في نقل بياناتها بين المزودين بنزاهة؟
- حساب "معامل الأمان القانوني" في اتفاقيات مستوى الخدمة (SLA) لتقليل احتمالات تعطل المرفق العام.

حوكمة المسؤولية عن "فشل الأنظمة التقنية الموردة"

- المسؤولية القانونية للمورد عن "أخطاء الذكاء الاصطناعي": صياغة بنود الضمان والتعويض بنزاهة.
- إدارة العلاقة مع الاستشاريين التقنيين: الأخلاقيات المرتبطة بضمان "السيادة المعرفية" للفريق الوطني.
- بناء أنظمة "التحقق المزدوج" لضمان عدم غياب الحس القانوني في تقييم المخرجات التقنية.
- تمرين محاكاة: إدارة معضلة "توقف خدمة سحابية حكومية" تتطلب رداً قانونياً رشيقياً ومحمي سيادياً.



اليوم الرابع:

المسؤولية المهنية وإدارة السمعة في الأزمات التعاقدية

إدارة تضارب المصالح والسمعة في "عصر العطاءات المفتوحة"

- أخلاقيات التعامل مع وكلاء الشركات العالمية: الموازنة بين الوفاق والسيادة والنزاهة المطلقة.
- الرقابة على "البصمة الرقمية" للجان الترسية وأثرها على حيادية ومصداقية المؤسسة عالمياً.
- بناء نظام "الإفصاح الرقمي التلقائي": أتمتة رصد أي محاولة تلاعب في نتائج التقييم الفني.
- التدقيق الأخلاقي في سلاسل توريد "المكونات التقنية" لضمان خلوها من الممارسات غير العادلة.

أخلاقيات الاستجابة للحوادث القانونية والنزاعات السعرية

- المسؤولية في التبليغ عن "الممارسات الاحتكارية" المكتشفة أثناء تحليل الأسواق والسيادة.
- أخلاقيات إدارة "الأدلة الرقمية" في منازعات المنافسة: ضمان الخصوصية والعدالة والوضوح.
- فن التواصل القانوني الأخلاقي أثناء إلغاء العطاءات المتعثرة: حماية سمعة القيادة بصدق وشفافية.

- بناء خطة "التعافي القانوني": إجراءات استعادة التوازن السعري بعد وقوع ممارسات احتكارية.



اليوم الخامس:

خارطة الطريق وصناعة "المستشار القانوني القُدوة": من الاحتكار الرقمي إلى هندسة التنافسية السيادية الشاملة

هندسة "النبض الاستراتيجي" والرشاقة السيادية في قانون المنافسة

- مصفوفة النبض اللحظي للتنافسية الرقمية: تصميم نظام رصد سيادي يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحويل سلوكيات المنصات الكبرى وتحركات الأسعار الخوارزمية إلى نبضات استراتيجية تظهر للمستشار فوراً. يهدف هذا النظام إلى تصفير زمن رصد "الممارسات الاحتكارية" وضمان تكافؤ الفرص بنزاهة ومصداقية تامة، بعيداً عن الدراسات السوقية التقليدية المطولة التي قد لا تواكب سرعة الاقتصاد الرقمي.
- بروتوكول الرشاقة السيادية للعطاءات التقنية: هندسة مسار قرار صفري الإجراءات يسمح للمنظومة القانونية بتدقيق دقاتر الشروط ومنع "الانحياز التقني" آلياً وفوراً عند رصد النبضة الاستراتيجية لطرح المناقصة. يضمن هذا البروتوكول حصانة المال العام دون قيود بيروقراطية تعطل نبض المشاريع القومية، مع الحفاظ الكامل على وقار الدولة وحققها في "توطين المعرفة" واستقلال السحابة الوطنية.
- حوكمة النزاهة في الخوارزميات السعيرية: وضع ضوابط أخلاقية تضمن ملكية الدولة لأدوات الكشف عن "التواطؤ الخوارزمي"، وتفعيل ميثاق الصدق التنافسي لضمان خلو العطاءات من أي تلاعب أو "حبس للبيانات" (Data Lock-in). يشمل ذلك الوضوح التام أمام صانع القرار بشأن حصانة البيئة التعاقدية وضمان أمانة النتائج المستقاة من رصد ممارسات الهيمنة الرقمية.
- مختبر هندسة الحصانة ضد الأزمات التعاقدية الكبرى: تمرين محاكاة متقدم لاختبار قدرة المستشار القُدوة على إدارة نبضة أزمة ناتجة عن "توقف خدمة سحابية حكومية" أو اكتشاف ممارسة احتكارية دولية، وكيفية تفعيل بروتوكولات التحقق المزدوج والتعافي القانوني الفوري لحماية وقار المؤسسة والسيادة الاقتصادية الشاملة وضمان استعادة الثقة ببيانات صادقة ونزيهة.

المخرجات الرئيسية للدورة:

- امتلاك استراتيجية "حصانة تنافسية" تضمن نزاهة العطاءات والاتفاقيات التقنية بنسبة 100%.
- القدرة على هندسة دقاتر شروط رشيقة وسيادية تتوافق مع متطلبات الريادة العالمية الشاملة.
- إتقان أدوات الرقابة الأخلاقية على الأنظمة الذكية لضمان الشفافية وتصفير مخاطر الانحياز الرقمي.
- بناء سجل "ممارسات فضلى" في إدارة الموردين والخصوصية يدعم اتخاذ القرار القيادي الآمن.
- تحقيق جاهزية كاملة للمكتب والقائد للمنافسة في فئات "الحوكمة، النزاهة، والتميز القانوني".



الفئة المستهدفة:

- المستشارون القانونيون والباحثون في أجهزة حماية المنافسة والجهات السيادية.
- مدراء المشتريات والعقود وتقنية المعلومات في المؤسسات الحكومية والاتحادية.
- مسؤولو الامتثال والحوكمة وفرق "تفسير البيروقراطية" والتميز المؤسسي.
- الكوادر القانونية والتقنية المعنية بتصميم وإدارة المناقصات التقنية الكبرى.
- أعضاء لجان فتح المظاريف والترسية والمستشارون الماليون في القطاعات الاستراتيجية.

أساليب التدريب:

يتم استخدام بعض من الأساليب التالية أو الكل حسب المتطلبات لكل تخصص :

- دراسة الحالة المعقدة (Complex Case Studies)
- المحاكاة والألعاب الاستراتيجية (Simulation and War Gaming)
- ورش العمل القائمة على التفكير التصميمي (Design Thinking Workshops)
- حلقات النقاش مع خبير من القطاعين العام أو الخاص. (Expert Panels)
- المختبرات التكنولوجية التفاعلية (Interactive Technology Labs)
- التعلم من الأقران عبر الجهات الحكومية (Inter-Agency Peer Learning)
- نهج التعلم المدمج والمستمر (Blended & Continuous Learning Approach)